

# يوم المرأة العالمي... يا نساء العرب هيا

## مهة زراقات

تزامن يوم المرأة العالمي هذا العام مع سجال حول «سرقة» عيد المرأة، الذي حوّل قانون لبناني عيداً للأبجدية. المعطيات المتوافرة حول الموضوع لا توحى بوجود «مؤامرة» تستهدف المرأة. المشكلة كلها تكمن في أن أحداً من نواب لبنان الـ 128 لا يعرف، أو لم يتذكر، أن للمرأة عيداً تحتفل به في الثامن من آذار. وربما كان النواب الذين يشاركون في إحيائه سابقاً، يعتقدون أنهم يلجؤون دعوة إلى مناسبة اجتماعية تحسب في رصيدهم الانتخابي لاحقاً. لكن استبعاد نظرية «المؤامرة» حالياً لا ينفي احتمال اللجوء

إليها لاحقاً. ذلك أن غضب النساء اليوم، يمكن احتواؤه من خلال المبادرة إلى اقتراح تعديل للقانون ينقل عيد الأبجدية إلى يوم آخر. تعديل قد يمرّ سريعاً، بما أن

الدولة اللبنانية تحبّ الأعياد (من دون عطل؟) وتخترعها. وبما أن ما تطلبه النساء هذه المرة لا يهدّد أحداً. لا يمنح أولادها وزوجها الجنسية، لا يحميها من العنف،

لا يمنحها حق حضانة أطفالها أو حتى فتح حساب مصرفي لهم، إلخ. هو مجرد تطبيق للالتزام لبنان الاحتفال بيوم المرأة العالمي، يستعيز به ربما عن عدم

تطبيقه اتفاقية «السيداو»، التي وقعها أيضاً وإن مع تحفظات. يمكن التفاؤل من اليوم إذاً، والقول إن نساء لبنان سيحتفلن في 8 آذار 2013 بتحقيق إنجاز استعادة يومهنّ. هنّ اللواتي كنّ يحتفلن كلّ عام، عادة، بالتذكير بحقوقهن المهدورة واستعراض مشاريع القوانين التي يطالبن بإقرارها للحدّ من التمييز الذي يتعرّضن له.

بل يمكن الإكثار من التفاؤل، ذلك أن يوم المرأة 2013 سيحلّ عشية الانتخابات النيابية. كثيرون سيُرضون النساء عبر السماح لهنّ بالحديث عن «إنجاز» حققته... قبل التوجه إلى صناديق الاقتراع.



# المرأة تريد

## نساء في معترك النقابات

اعتبارات كثيرة تقف وراء عدم الاستفادة الجديدة من الإمكانيات القيادية للنساء العاملات. هؤلاء يُستبعدن عن مواقع القرار النقابي تارة عبر التهديد بالصرف، وطوراً عبر التدخلات العائلية. وأحياناً يكون السبب عدم الوعي لدى الزملاء الرجال في العمل، أو عدم الجراءة لدى النساء على خوض المعترك وتبوء المسؤولية

### فانت الحاج

وردة بطرس إبراهيم. يصعب على دارسي الحركة النقابية في لبنان تجاهل اسم هذه المرأة. يحضر طيف هذه العاملة في كل الأدبيات النقابية. يذكرها مؤرخ الحركة جاك كولان في معرض سرد وقائع الإضراب الدموي لعمال شركة الريجي عام 1946. يومها، قررت إدارة الشركة صرف 24 عاملاً، وطلبت دعم «الدرك» لكسر تحرك دام أسبوعين وبلغ أوجهه في 27 حزيران. ظهيرة ذلك اليوم، ألقت العاملات بأنفسهن أرضاً في طريق شاحنة دخلت مركز الشركة في فرن الشباك، الذي كان يحرسه رجال الدرك، لإخراج الإنتاج. عندها أعطي الأمر بإطلاق الرصاص. وكانت حصيلة

الصدام أن استشهدت ورده وجرح 29 رفاقها، وتمكنت الشاحنة من المرور. وفي التفاصيل التي ترويها النقابية والأستاذة الجامعية د. ماري الدبس أن «بعض العمال تراجعوا، فصرخت فيهم وردة أن عودوا إلى أماكنكم واثبتوا فيها. فجأة، تقدم أحد أفراد الدرك ووجه بندقيته إلى صدر وردة وأطلق النار. سقطت وردة أول شهيدة للطبقة العاملة على أيدي شرطة وطنها، لكن استشهاده لم يذهب سدى، فبعد حين حققت هذه الطبقة إنجازها بفرض إقرار قانون العمل».

اليوم، يسجل إسهام المرأة في الحركة النقابية تقدماً بطيئاً. لم تتغير كثيراً النتائج التي خرجت بها دراسة ميدانية أعدتها الدبس عام 2003 عن واقع المرأة العاملة والموظفة ودورها في القرار النقابي. تقول الدراسة إن بعض النقابات وافقت على تبوء المرأة مواقع قيادية فيها، إنما من دون أن ترقق ذلك بمطالب نسائية فئوية تساعد المرأة في نضالها من أجل إلغاء التمييز في مجال العمل. أما البعض الآخر من النقابات، فوضعت توجهات «نسائية» في برامجها، من دون السماح للنساء بالمشاركة في القرار.

لكن هذا الواقع لا يحجب، بالطبع، تجارب نقابية نسائية غنية، أو «أليمة»، كما هي حال تجربة الموظفة في البنك المركزي سهام قاووق. المرأة خاضت بعد الحرب الأهلية انتخابات نقابة موظفي المصرف، معتمدة على خلفيتها السياسية والنقابية في العمل مع الشرائح العمالية. الحلم كان كبيراً بعد 3 سنوات من الإعداد

للاستحقاق، عبر تأليف شبه تنظيم ديموقراطي لتطوير العمل النقابي، وتمكنت مع 3 من زملائها «المناضلين»، إثر انتخابات حماسية، من خرق قواعد اللعبة المذهبية والوصول إلى مجلس النقابة، لكن قاووق لم تتأخر لتكتشف أن مثل هذه اللعبة لا تكسر طويلاً، بدليل أنها وجدت نفسها وحيدة بين 11 عضواً، امرأة، بل لأنها تحمل قناعات لا تصرف عند أمراء الطوائف.

في نقابة عمال الخياطة، تمرست ليلي ورداني 20 عاماً قبل أن يكتشف صاحب المعمل أنها تمتن العمل النقابي، وذلك حين قرر أن يطردها بسبب أخذها إجازة. يومها، شعرت ليلي بأنها محمية وقوية وبحسب لها حساب لأنها نقابية. اللافت ما تقوله لجهة مفاتيح النجاح في هذا المعترك «أعرف حقوقي جيداً، أختار الوقت المناسب للحفاظ عليها، أتعاوى

بدبلوماسية فلا أحرّض ولا أقف وراء متراس». لشهناز الزين قصة مختلفة. فالمرأة التي تشغل اليوم منصب عضو المجلس التنفيذي لاتحاد الطباعة والإعلام دخلت الاتحاد الوطني لنقابات العمال موظفة إدارية لسنوات عدة، عايشة خلالها رموزاً نقابية أمثال الياس البوارى والياس الهجر وحسيب عبد الجواد وأديب بوحبيب ونقولا اللحام، ونساء مناضلات أمثال وداد شختورة وليندا مطر. وشاركت، كما تقول، في كل التحركات النقابية للدفاع عن مصالح العمال. لا تخفي الزين شعورها، في أواخر التسعينيات، بالإحباط الناتج عن تسوية نهاية الحرب وتراجع عمل الأحزاب العلمانية. في هذه الفترة تعرفت إلى د. غسان صليبي، المنسق الاقليمي للاتحاد الدولي للخدمات العامة، والخبير الدولي في التدريب النقابي «وعملنا معاً لتعزيز قدرة نقاباتها على تحقيق مطالبها، ووضعنا برامج عمل لتطوير مشاركة المرأة من خلال إلزام الاتحاد كل النقابات المنتسبة إليه بتمثيلها مناصفة مع الرجل، تكوين لجان نسائية في النقابات، إلخ».

أما انخراط النقابية بهية بعلبكي في رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، فكان امتداداً طبيعياً لنشاطها الطلابي في كلية التربية ونضالات السبعينيات، على حد تعبيرها. هي اليوم تشغل منصب أمينة الشؤون التربوية في رابطة انتخبت لعضوية هيئتها الإدارية 6 مرات، ورأست مكتب بيروت أكثر من مرة. تؤمن بعلبكي بأنه ليس هناك فرق بين

رجل وامرأة في التمثيل الديموقراطي، فالنقابي يحتاج فقط إلى إتقان مهارات التواصل مع القاعدة والإحاطة بتفاصيل قضايا من يمثلهم والقدرة على متابعتها وتوضيحها. تجزم بانها لم تستند يوماً إلى طائفة أو حزب، وكل ما حققته كان بجهدنا الشخصي ومساعدة زوجها، لكون العمل النقابي تطوعياً، ويأخذ من وقت المرأة من دون أن يراعي الالتزامات العائلية، وتحديداً لجهة مواعيد الاجتماعات. تفخر بانها أسهمت عبر الرابطة في تعديل قانون مساواة الموظف بالموظفة في تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

هي المهارات القيادية نفسها التي تحدثت عنها بعلبكي جعلت من د. كليز غفري زبليط على رأس نقابة دخلتها بالصدفة. فنقابة الممرضات والممرضين لم تخض معركة انتخابية، بل نالت إجماع زملائها على تبوء المنصب، لكن سبق لزبليط أن انتخبت في أكثر من موقع قيادي، فقد كانت مندوبة لصفها أيام الدراسة الجامعية، ثم عينت عميدة لكلية التمريض في الجامعة اليسوعية. تعلن شغفها بالعمل على القوانين وتحسين شروط عمل الممرضين. تذكر أن الدنيا قامت ولم تقعد عندما انتخب الرئيس الأول للنقابة رجالاً فيما 80% من الجسم التمريضي إناث، لكن تبدو اليوم راضية عن التمثيل النسائي في النقابة: الرئيس و8 عضوات من أصل 12. وبينما تثني على فعالية العضوات والتزامهن بحضور الاجتماعات، تجزم بانها لا تنتخب امرأة مجرد أنها امرأة.

وضعت النقابات توجهات «نسائية» من دون السماح للمرأة بتبوء القرار